إجراءات لتحصيل القروض حصّلت ٥٠ بالمئة

السويداء- عبير صيموعة

كشف مدير المصرف الزراعي في السويداء نسيم حذيفة أن تحصيلات المصرف من الديون المتعثرة وصلت إلى ٤٠٠ مليون ليرة، مؤكداً أن الإجراءات القانونية التي اتخذها المصرف بحق المتخلفين عن التسديد أعطت ثمارها بنسبة ٥٠ بالمئة.

مشيراً إلى أن هذه القروض سبق أن خضعت لعدة مراسيم جدولة إلا أنه وللأسف الشديد تخلف عدد من المقترضين عن دفع قسطين متتاليين إلى ما بعد استحقاق القسط الثاني من القروض المجدولة أدى إلى تحقق معظم هذه القروض على الفلاحين ومن ثم إعادتها إلى أصلها.

ولفت حذيفة إلى أن المصرف ما زال يجد صعوبة في تحصيل القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية جراء مبدأ التكافل والتضامن حيث يتم العمل حالياً وبهدف إيجاد حل جذري لهذا الموضوع على متابعة التحصيل بالاتفاق ما بين إدارة المصرف الزراعي العام والاتحاد العام للفلاحين

مشيراً إلى أن المصرف ما زال مستمراً بمنح قروض البكاكير المحسنة عبر فروعه المنتشرة في المحافظة إما نقداً بمبلغ ٩١٩ ألفاً وذلك بعد دعم الحكومة للرأس الواحد أو قرضاً بمبلغ ٩٩٠ ألفاً، إذ يقوم المصرف بتمويل ٧٥ بالمئة من قيمة الرأس الواحد وبمعدل رأسين للمزارع غير المرخصة و٥ رؤوس كحد أقصى للمزارع المرخصة حيث تم تمويل نحو ٥٦ رأساً إضافة إلى قيام المصرف بمنح قروض قصيرة الأجل بغية تمويل الخطة الزراعية للموسم الشتوي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ من البذار والأسمدة الكيمائية بأنواعها الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية و(هي متوافرة بكميات لتغطية الموسم الحالي) علماً بأن تمويل المحاصيل الزراعية يتم بغض النظر عن المديونية وفور ورود القوائم من مكتب الحبوب إضافة إلى تقديمه قروضاً قصيرة الأجل لصوص اللحم بمعدل ٦٠٠ ليرة للصوص الواحد.

من الهلال الأحمر

تخفيض المساعدات الإغاثية للمهجرين والسلة الغذائية كل أربعة أشهر

القنيطرة - الوطن

كشف رئيس فرع الهلال الأحمر بالقنيطرة الدكتور جمعة حسن عن تخفيض برنامج الغذاء العالمي والصليب الأحمر لعدد السلل الغذائية للمهجرين بالمحافظة، لافتاً إلى أن التخفيض تجاوز نحو ٣٣٠٠ سلة شهرياً وهذا الأمر فرض على الفرع توزيع السلة الغذائية كل أربعة أشهر.

وأشار جمعة إلى أن برنامج الغذاء العالمي خفض مخصصات القنيطرة من ٤٩٠٠ سلة شهرياً إلى ٣٦٤٨ أما الصليب الأحمر فخفض المخصصات من ٣٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ سلة، مبيناً أن عدد العوائل المهجرة والمتضررة والتي تحصل على سلل غذائية نحو ٢١ ألف عائلة منهم ٨ آلاف يتبعون لتجمع البطيحة وخلال العام الماضي تم توزيع نحو ٩٩ ألف سلة غذائية و٣٥ ألف سلة صحية.

ولفت رئيس فرع الهلال الأحمر إلى أن الجهات المانحة بدأت العمل على تشجيع برنامج سبل العيش وتعليم المهجرين مهنة أو حرفة تعوضه عن السلة الغذائية، مبيناً أنه في هذا المجال قام الهلال بمنح ٢٠٠٠ منحة بذار إضافة إلى ١٠٠٠ منحة قمح وشعير وذلك للعوائل المهجرة والأشد فقرا ضمن شروط ميسرة لتوفر أرض بمساحة ٥٠٠ م ومصدر مائي.

وأوضح رئيس جمعية المبرات الخيرية أحمد عوض أن عدد الأسر المهجرة والمسجلة بالجمعية ١٣٥٢٠ أسرة وعدد العوائل المتضررة ١٤٨٩ وفي ضوء التخفيضات التي طرأت على السلل الغذائية فسيتم توزيعها للمهجرين كل ثلاثة أشهر وللمتضررين كل أربعة أشهر، لافتاً إلى البرنامج الموقع مع اليونسيف (القنيطرة غير مشمولة به) والمشاركة بحملة (راجعلك مدرستي) والذي مدته سنة ويهدف إلى عدم التسرب من المدارس من خلال أنشطة وفعاليات مختلفة.

وبين عضو المكتب التنفيذي المختص زايد الطحان إلى إعادة تأهيل ٢٠٠ شقة بتجمع الحسينية على نفقة الأمانة السورية وإحدى المنظمات المانحة والاتفاق أيضاً على إعادة تأهيل ١٠٠ شقة في تجمع الذيابية، منوهاً بإعداد الدراسة والكشف لإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بتجمع الذيابية بقيمة نحو ١٠٠ مليون وعلى نفقة منظمة دولية.

من جانبه أشار معاون مدير تربية القنيطرة علي موسى إلى وجود ١٥ شعبة لتلاميذ الفئة (ب) والذين لم تعد أعمارهم تتناسب مع أعمار التلاميذ النظاميين وجميع هؤلاء الطلاب من خارج محافظة القنيطرة، منوها بأن المدرسين هم من ملاك تربية القنيطرة لكن يتقاضون رواتبهم من منظمة اليونسيف بالنسبة للحلقة الأولى.

وأكد مدير صحة القنيطرة عوض العلي تكليف العيادة المتنقلة لمعالجة أبناء تجمع دروشا وتخصيص يوم بالأسبوع بناء على توجيهات محافظ القنيطرة.

وشدد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر على ضرورة متابعة الأسر المهجرة وإحداث قاعدة بيانات بالعوائل المهجرة لسهولة العمل ومواكبة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المهجرين والمتضررين، مطالبا أعضاء لجنة الإغاثة بالقيام بجولات على مراكز الإيواء وتأمين احتياجات الأسر المقيمة بها ومتابعة وضعهم الصحي والخدمي.

وشدد عبدالقادر على احترام كرامة أبناء المحافظة وعدم إذلالهم عبر السلة المقدمة لهم، والبحث عن بدائل ووسائل تساعد تلك العوائل على الاعتماد على أنفسهم من خلال مشاريع ينجزونها أو تعلم حرفة يستطيع من خلالها المهجر تأمين معيشة عائلته والتخلي عن السلة الغذائية.

حلب تحصد العدد الأكبر وبنات حماة أوائل الفيزياء وعلم الأحياء و٦ محافظات خارج المنافسة

خمسون متميزاً يدخلون الفريق الوطني للأولمبياد العلمي

محمود الصالح
تصوير صارق السعدوني

خمسون شاباW وشابة من أذكياء الوطن دخلوا أمس الفريق الوطني للأولمبياد العلمي السوري في دورة ٢٠١٧– ٢٠١٨ بعد أن خاضوا أربع مراحل من المنافسة بين طلاب الصف الأول الثانوي، لم يكن مفاجئاً أن تحجز حلب العدد الأكبر من مقاعد الفريق الوطني لهذه الدورة لتحصل على ١٦ مقعداً جديداً في الفريق الوطني إضافة إلى مقاعدها السابقة في الدورات الماضية لصفوف الثاني والثالث الثانوي.

لكن المفاجأة وجود ٦ محافظات هي دير الزور والحسكة والرقة وإدلب ودرعا والقنيطرة لم تفز بأي مقعد في فريق الأولمبياد للصف الأول الثانوي هذا العام، وأعاد مدير الإعلام في هيئة التميز والإبداع مالك حمود ذلك إلى ما عانته تلك المحافظات من ويلات الإرهاب الذي أفقدها مراكزها الجامعية والعلمية التي تشكل الموئل الأساسي للطلاب الراغبين في خوض غمار مسابقات الأولمبياد، فضلاً عن استفادة أبناء محافظات حلب ودمشق وحمص واللاذقية وطرطوس من الكوادر السابقة ممن فازوا في سنوات ماضية في الأولمبياد حيث ساعدوا الجيل الجديد في خوض غمار هذه المسابقة لجهة تدريبهم على نماذج الأسئلة، إضافة إلى وجود الجامعات والمراكز العلمية التي تساعد هؤلاء الشباب في تطوير قدراتهم.

وقال: هذا لا يعني أن المحافظات التي لم يتأهل أحد من أبنائها لا يوجد فيها شباب أذكياء، لكن ظروف محافظاتهم لم تساعدهم على خوض هذه المرحلة منوهاً بأن الفرصة ما زالت أمامهم في السنوات القادمة.

إلى ذلك حصلت السويداء على مقعد واحد وتساوت دمشق وحماة واللاذقية وطرطوس بحجز كل منها خمسة مقاعد وكان نصيب ريف دمشق ٧ مقاعد وحمص ٦ مقاعد، واستطاع شباب وشابات حلب أن يأخذوا الصدارة في عدد المقاعد في مادة الرياضيات وحصلوا في هذه المادة على ٦ مقاعد بينما كانت المقاعد الأكثر في المعلوماتية من نصيب شباب اللاذقية، وفيما يتعلق بالمراكز الثلاثة الأولى في هذه المرحلة من الأولمبياد حصلت حلب على ٣ مقاعد في المراكز الأولى وحصلت على مركزين في الرياضيات ومركز في علم الأحياء على حين تساوت محافظات حماة وحمص واللاذقية وطرطوس ودمشق بالحصول على مقعدين لكل منها وتساوت ريف دمشق والسويداء وريف دمشق بالحصول على مقعد واحد لكل منها.

ومن الجدير بالذكر أن وجود ٤ شابات حصلن على مراكز في فئة الفائزين واثنتان منهن حصلتا على المركز الأول في علم الأحياء والرياضيات وكلتاهما من محافظة حماة.

هذه أبرز مؤشرات هذه المرحلة من مسابقات الأولمبياد العلمي السوري الذي توج الفائزون فيه بأكاليل الغار وزغردت لنجاحهم مدرجات دار الأوبرا في دمشق في مشهدية تؤكد إرادة الحياة وعلى استمرار المسيرة. مهرجان حاشد حضره إضافة إلى الشباب الذين شاركوا في هذه المرحلة ذووهم وحضر التكريم عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب التعليم العالي الدكتور محسن بلال ووزيرا التربية الدكتور هزوان الوز والتعليم العالي الدكتور عاطف نداف ومعاونوهم ومحافظ ريف دمشق علاء إبراهيم ورئيس هيئة التميز والإبداع عماد العزب وفعاليات حزبية وعلمية وثقافية ونقابية وشعبية وسفراء وممثلو عدد من الدول العربية والأجنبية بدمشق.

وكان مسك الختام مع ثلة من براعم دار الأوبرا في دمشق الذين قدموا أعمالاً فنية متميزة. اليوم بدأ من انضمّ من علماء المستقبل في الإعداد للمساهمة مع زملائهم من أعضاء الفريق الوطني للأولمبياد العلمي للمنافسة في المسابقات العالمية خلال الصيف القادم.

غرامات جديدة تطول المنشآت السياحية تصل إلى ٢٥٠ ألف ليرة.. ودراسة لتعديل بدل الخدمات المقدمة وأخرى تشمل مرسوم الإنفاق الاستهلاك

أرضروملي لـ«الوطن»: من يجد الغرامة كبيرة «لا يخالف»

أسعار جديدة للمقاهي المصنفة سياحياً ووضع بدل خدمات للمتنزهات

فادي بك الشريف

كشف مدير الخدمات والجودة في وزارة السياحة زهير أرضروملي لـ«الوطن» عن الاتفاق على تحديد الغرامة الجديدة للمخالفات في المنشآت السياحية لتتراوح بين ١٢٥ ألفاً و٢٥٠ ألف ليرة سورية، مشيراً إلى التوجه لرفع قيمة الغرامة بمعدل يتراوح من ١٠ إلى ١٥ ضعفاً عن الغرامة الموضوعة حسب نوع المخالفة، وطبيعة المنشأة والمستوى والدرجة، ناهيك عن الالتزام بمعايير تقديم الخدمة ورفع مستوى الجودة، مع تجديد قسم الاستقبال والتمتع بالمواصفات المطلوبة.

ولف أرضروملي إلى أن ذلك يأتي ضمن مشروع قانون لتعديل بدل الغرامات عند ارتكاب المنشأة السياحية لأي مخالفة، مضيفاً: إن العقوبات المفروضة على المنشآت ليست بالرادعة وتصل عقوبة عدم الإعلان عن الأسعار أو تقاضي أسعار زائدة إلى ٢٥ ألف ليرة سورية فقط، وهو مبلغ قليل جداً ولا يشكل رادعاً لأصحاب المنشأة السياحية، وخاصة أن هناك منشآت تلتزم بتعليمات وقرارات الوزارة، بالمقابل البعض الآخر لا يلتزم والتهاون مع الموضع نظراً لانخفاض الغرامة، منوها بأن مشروع القانون تم تعميمه على اتحاد غرف السياحة والوزارة بانتظار الرد لرفعه للجهات المختصة، وأضاف: من يجد الغرامة كبيرة «لا يخالف».

وقال أرضروملي: برز نوع مخالفات لم يكن سابقاً كمخالفات المواصفات السياحية والشروط الفنية والخدمية ومعايير الجودة، علماً أن قانون حماية المستهلك يقضي بأن يكون المنتج محققاً للمتطلبات والشروط البيئة التي لم يصدر لها تعليمات ناظمة لهذه المادة، وخاصة أن الكثير من النقاط تحتاج إلى توضيح، مؤكداً العمل على تحديد الشروط التشغيلية، بما فيه تحديد الشروط الفنية والخدمية ومعايير الجودة.

ولفت مدير الجودة إلى التركيز على أن يكون للزبون اطلاع ببدل الخدمات الذي سيدفعه قبل الدخول إلى المنشأة ما يحقق المصداقية بين وزارة السياحة والمنشأة، مع التركيز بالمخالفات على موضوع الإعلان عن الأسعار.

كما بين أرضروملي العمل على موضوع السجل السياحي ليكون هوية التعريف بالمنشأة بشكل كامل ويسهل ممارسة المنشأة للنشاط السياحي، إذ بمجرد الحصول على شهادة سجل سياحي تعتبر كشهادة السجل التجاري، مع إدراج رقم السجل السياحي بالفواتير النظامية، وعلى كل مطبوعات صادرة عن المنشأة أو الترويج لها.

وأكد أنه تم ربط السجل السياحي بعضوية الغرفة ضمن تنسيق مع اتحاد غرف السياحة، الأمر الذي يوفر قاعدة بيانات لكل المنشآت من خلال أرقام السجل السياحي، موضحاً أن نسبة الالتزام بالسجل السياحي في المحافظات تتراوح بين ٥٠ و٨٠ بالمئة، علماً أنه بنص القانون أي منشأة غير حاصلة على السجل السياحي لا يقبل فيها النزاع القضائي أو قبول أي شكوى أو مراجعة أي دائرة رسمية.

كما كشف مدير الجودة أنه يتم العمل على تعديل بدل الخدمات المقدمة من الوزارة للمنشآت السياحية ومواقع العمل السياحي، الذي يشمل منح رخصة التأهيل والتصنيف وموافقة تسمية وتصديق الوثائق وإعادة تصديق الرخصة وإعادة دراسة الرخص وإعادة التوظيف، مشيراً إلى إجراء توصيف شامل لبدل الخدمات، والتعامل في التعديل بما يتجانس مع الخدمة المقدمة وسعر الصرف، موضحاً أنه تم الاتفاق على رفع البدل للضعف أو ٣ أضعاف أو بمعدل ٥٠ بالمئة علماً أنه تم وضع دراسة كاملة للتعديل، مشيراً إلى أن بدل الخدمات لا تتجاوز الـ٥ ملايين سنوياً، كما أن البدل يختلف حسب كل وثيقة، بحيث هناك خدمات تقدم بألفي ليرة وخدمات أخرى بمئتي ليرة سورية.

ولفت أرضروملي إلى العمل على تحديث الأنظمة والقوانين فيما يخص تحديث المعايير والمواصفات السياحية، إضافة إلى وجود مشروع مع اتحاد غرف السياحة لتعديل القانون الخاص بمؤسسات السياحة والسفر والحج والعمرة مع لحظ الأنشطة السياحية الجديدة، عبر وجود شركة أم بجميع المواصفات يمكن أن تمارس جميع الاختصاصات بشروط،.

وأضاف: إنه تم إنجاز مشروع قانون لتعديل قانون غرف السياحة حسب ظروف الأزمة ومنح صلاحيات أوسع للاتحاد فيما يخص ممارسة الأنشطة الداخلية والخارجية، مع إمكانية إحداث غرف سياحة جديدة مع إحداث غرفة في كل محافظة وتعديل شروط الانتساب.

ولفت إلى دراسة مع المالية لتعديل المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ الخاص بالإنفاق الاستهلاكي وإمكانية إضافة بعض الخدمات السياحية فيه، وأن تكون عملية تطبيق المرسوم واضحة ومبسطة بشكل أكبر، كما نوه أرضروملي بأهمية إيجاد صيغة قانونية لتنشيط عمل الأدلاء السياحيين ومكاتب السياحة والسفر مراعاة لظروفهم.

كما أوضح مدير الخدمات والجودة العمل على وضع ضوابط وأسعار جديدة تصدر خلال أيام للمقاهي المصنفة سياحياً بانخفاض يصل إلى ٢٠ بالمئة لجميع المشروبات المقدمة، مع وضع بدل خدمات جديد للعمل في المنتزهات السياحية، علماً أنه تم وضع جميع الشروط اللازمة على أن تصدر خلال أيام، بما فيها أسعار جديدة للوجبات السريعة والسندويش.

> تنشيط عمل الأدلاء السياحيين ومكاتب السياحة والسفر.. وصلاحيات أوسع لاتحاد غرف السياحة

ألفا طن حمضيات سوقتها «السورية للتجارة» من جمعيات طرطوس

طرطوس- الوطن

يبدو أن ما توصلت إليه لجنة مجلس الشعب مع وزراء الزراعة والاقتصاد والتجارة الداخلية بخصوص موسم الحمضيات لجهة رفع الأسعار ورفع وتيرة التسويق أعطى بعض النتائج الإيجابية على أرض الواقع إذ تم رفع أسعار المادة كما تم الاهتمام أكثر بالتسويق عبر مراكز الفرز الثلاثة التي أحدثت في طرطوس (في مقر السورية للتجارة– عند سمكة – فوق مشفى الباسل بمشغل عدنان ريا).

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد أكد لـ«الوطن» أن وتيرة التسويق ارتفعت فعلاً وأن الكمية التي تم تسويقها حتى الآن من السورية للتجارة وصلت في محافظة طرطوس إلى ألفي طن.. ويتم تنظيم الفواتير وفق الأسعار الجديدة وتصرف القيم للفلاحين دون تأخير.. وأضاف: إن العقبة الحالية أمام تسويق المزيد من الكميات تتمثل في قلة الشاحنات التي تشحن إلى المحافظات وفي ضعف تصريف الكميات المسوقة من السورية للتجارة.. ويتم العمل على معالجة هذه العقبة من المحافظ.

بدوره مدير السورية للتجارة بطرطوس علي سليمان أكد أن عملية التسويق تسير بشكل جيد سواء لجهة أخذ أي كمية من الفلاحين تقدم للمؤسسة عبر مراكز الفرز الثلاثة أو لجهة تسديد المبالغ المستحقة للفلاحين مباشرة.. أما بالنسبة لصعوبة تأمين الشاحنات فأوضح أنه تم حل الأمر من خلال تأمين الآليات اللازمة من عدة جهات عامة.